إستراتيجيتنا

إستراتيجية المصرف على القطاعات الرئيسية الخمسة:

1.

محرّك رئيسي للاقتصاد لتمكين عملية تنفيذ إستراتيجية الدولة في تطوير الصناعة

2.

التركيز على خمسة قطاعات رئيسية تماشيًا مع الأولويات الوطنية

القطاعات الفرعية الخمسة

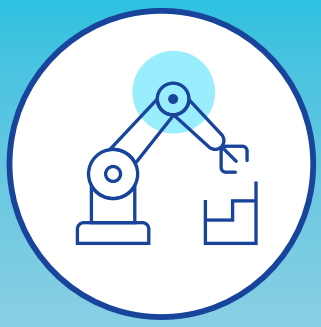

	الصناعة	الأمن الغذائي
قائمة توضيحية، غير شاملة	• البتروكيماويات • البلاستيك • صناعة المعادن • الآلات • المعدات الكهربائية	• الزراعة • الثروة السمكية والأحياء المائية

تحديث إستراتيجية 2023

يعد العام 2023، العام الثاني في رحلة مصرف الإمارات للتنمية لتنفيذ إستراتيجيته التي تستهدف تمكينه ليصبح المحرك المالي الرئيسي لأجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي في دولة الإمارات. وسجل المصرف نموًا ملحوظًا في صافي أرباحه، حيث بلغ 329 مليون درهم. ويعزى هذا النمو إلى عدة عوامل، منها انضمام أكثر من 600 متعامل جديد. كما وصلت التمويلات في القطاع الصناعي إلى 8.9 مليار درهم محققةً زيادة ملحوظة بنسبة 88% مقارنة بالعام 2022. وقد انعكس هذا الانتعاش في التمويلات على مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، حيث ارتفعت بنسبة 89%، بالإضافة إلى زيادة بنسبة 85% في خلق فرص العمل في القطاع الصناعي.

3.

رفع مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 مليارات درهم في عام 2026 مقارنةً بـ 950 مليون درهم في عام 2020

4.

تعزيز مكانة الإمارات كوجهة رئيسية للصناعة للمشاريع المحلية والعالمية التي تتطلّع إلى تأسيس أو توسعة أعمالها في الدولة

الرعاية الصحية

- المستحضرات الصيدلانية
- التكنولوجيا الحيوية
- المعدات الطبية
- خدمات المستشفيات

التكنولوجيا المتقدمة

- البرمجيات
- خدمات تقنية المعلومات
- أجهزة التخزين والأجهزة الملحقة
- أشباه الموصلات
- تكنولوجيا التعليم

الطاقة المتجددة

- مصادر الطاقة المتجددة
- الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المد والجزر، الطاقة الكهرومائية
- الوقود الحيوي
- معدات وتقنيات الطاقة المتجددة

إستراتيجيتنا (تتمة)

وسجل المصرف تقدمًا كبيرًا في تحقيق جميع أهدافه الرئيسية، حيث ساهمت التغييرات الجديدة المنفذة خلال العام 2023 في تعزيز التقدم نحو تحقيق مستهدفات العام 2026، فقد حدد خلال العام 2023 أربع مبادرات إستراتيجية رئيسية وبادر إلى تنفيذها، وهي: 1) التركيز على القطاع الخاص، 2) توسيع التعاون مع البنوك والمؤسسات الأخرى، 3) تقديم منتجات وخدمات جديدة إلى المتعاملين، 4) إضافة الطاقة المتجددة كقطاع من القطاعات الخمسة ذات الأولوية لدى المصرف.

القطاع الخاص

وضع المصرف هدفًا طموحًا لتمويل القطاع الخاص، وخاصة تمويل القطاع الصناعي، ومن خلال التعاون الوثيق مع المتعاملين لفهم متطلباتهم، نجح المصرف في إيصال قيمة تمويلات المصرف إلى قيمة 3.7 مليار درهم عبر إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، وإدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وشمل التركيز على القطاع الخاص شركات المشاريع المشتركة ذات الملكية المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

8.9 مليار درهم

وعلى نطاق أوسع، ارتفع إجمالي التمويلات التراكمية على مستوى المصرف إلى ما يقرب من 8.9 مليار درهم خلال عامي 2022 و2023، بما في ذلك 3.5 مليار درهم إلى متعاملي الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و4.0 مليار درهم إلى متعاملي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، و1.3 مليار درهم عبر البنوك الشريكة من خلال برنامج ضمان التمويل. بالإضافة إلى ذلك، كان الربع الرابع هو الأقوى خلال العام 2023، حيث وصلت التمويلات إلى أكثر من 2 مليار درهم، مما يمثل 115% من هدف الربع ويخلق زخمًا قويًا للعام 2024.

تركيز جديد على قطاع الطاقة المتجددة

في العام 2023، حدّث المصرف قطاعاته الإستراتيجية بإضافة قطاع الطاقة المتجددة، بهدف دعم هذا القطاع الإستراتيجي بما يتوافق وأولويات الدولة والمصرف لدعم القطاع الصناعي. وستكون جميع تقنيات الطاقة المتجددة مؤهلة للحصول على التمويل، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المدجزرية والطاقة الكهرومائية، بالإضافة إلى تطوير طاقة الوقود الحيوي وشراء وإنتاج وتطوير جميع أنواع معدات وتقنيات الطاقة المتجددة.

حلول تمويلية جديدة

تجسيدًا لفهم المصرف العميق لمتطلبات السوق، وحرصه على توفير أفضل أنواع الدعم للأولويات الرئيسية لإستراتيجية الدولة في دعم القطاع الصناعي، بادر مصرف الإمارات للتنمية إلى إطلاق خمسة منتجات جديدة في مختلف المجالات، بدايةً من الزراعة وقطاع الطاقة المتجددة ووصولًا إلى سلسلة التوريد والتمويل المشترك، ومن بينهما منتجان يرتبطان بصورة مباشرة بالاستدامة، ورصد المصرف لهذه المنتجات الخمس تمويلات بقيمة تتجاوز 500 مليون درهم.

وجاء إطلاق منتج تمويل مشاريع الطاقة الشمسية لدعم قطاع الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية من خلال تقديم تمويلات متوسطة وطويلة الأجل وتمويل رأس المال العامل بقيمة تصل إلى 5 ملايين درهم لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تتطلع إلى تركيب البنية التحتية للطاقة الشمسية. وتتضمن هذه التمويلات تمويل النفقات الرأسمالية لتركيب الألواح الشمسية، وتمويل المشاريع الجديدة والقائمة والبنية التحتية لقطاع الطاقة المتجددة الأخرى، مما يسهم في توسيع نطاق مبادرات الطاقة النظيفة. إضافة إلى ذلك، يتيح المصرف لمقاولي تركيب الألواح الشمسية المعتمدين فرصة الاستفادة من حلوله لتمويل الذمم المدينة.

وأطلق المصرف كذلك برنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية وهو البرنامج التمويلي الأول من نوعه في دولة الإمارات لدعم قطاع الأمن الغذائي الوطني ليس فقط لتعزيز استدامة الأمن الغذائي من خلال تطوير إنتاج محلي مستدام بل أيضًا لدعم الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2051، والتي تهدف بأن تكون دولة الإمارات الأفضل عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول العام 2051.

ويستهدف البرنامج المزارعين والمنتجين المحليين ومزودي التكنولوجيا وموردي المعدات وجميع الجهات ذات الصلة في منظومة دعم القطاع الزراعي، حيث يقدم البرنامج حلولًا تمويلية متنوعة من بينها تمويل المشاريع الجديدة والقائمة، والنفقات الرأسمالية ورأس المال العامل، ولتصل قيمة التمويل متوسط الأجل أو رأس المال العامل إلى 5 ملايين درهم بأجل استحقاق يصل إلى عشر سنوات.

كما أطلق المصرف ثلاثة منتجات إضافية، تتضمن رصد 300 مليون درهم من التمويلات المشتركة، و100 مليون درهم على شكل ضمانات، و10 ملايين درهم لتمويل سلسلة التوريد.

التعاون

وأما فيما يتعلق بالأولوية الثانية للمصرف وهي توسيع التعاون، فقد حقق نتائج رائدة، ولا سيما من خلال التمويل غير المباشر المقدم في إطار برنامج ضمان التمويل. وخلال عامي 2022 و2023، وصلت قيمة التمويلات غير المباشرة إلى نحو 1.3 مليار، بزيادة قدرها 65% عن العام السابق، ما قاد المصرف إلى تحقيق إنجاز كبير بتخطي حاجز المليار درهم من التمويلات غير المباشرة المقدمة منذ انطلاق برنامج ضمان التمويل، كما وقع المصرف اتفاقيات مع عدد من البنوك التجارية الأخرى، ما أسهم بدوره في توسيع قائمة شركائه الإستراتيجيين.

أطلق المصرف أيضًا مبادرة خاصة للقروض المشتركة، والتي تمهد الطريق لتسريع وتوسيع نطاق مشاركته في السوق من خلال المشاركة في الصفقات التي غالبًا ما تقودها بنوك أخرى.

وتضمنت مجالات التعاون الأخرى توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع المناطق الصناعية والغرف التجارية والدوائر الاقتصادية في دولة الإمارات. وبحلول نهاية العام 2023، كان مصرف الإمارات للتنمية قد نجح في إقامة شراكات مع 24 جهة، كما نظم 32 حملة تعريفية واجتماعًا للرؤساء التنفيذيين، وشارك في أكثر من 48 فعالية في القطاع الصناعي.

"ملتقى التواصل والشراكة" من مصرف الإمارات للتنمية

أطلق المصرف سلسلة جديدة من الفعاليات والملتقيات تحت اسم "ملتقى التواصل والشراكة"، وهي مبادرة يتم تنظيمها في كل إمارة من إمارات الدولة السبع بشكل منتظم، بهدف تعزيز أوجه التعاون بين الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص لدعم عجلة النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في دولة الإمارات.

وانعقدت الدورة الأولى في دبي بالتعاون مع مبادرة "اصنع في الإمارات" التي أطلقتها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة تحت شعار: "التمويل من أجل التطوير": المساهمة في تحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية "D33"، على مدار يوم واحد وضمت نخبة من ممثلي الجهات الحكومية والشركاء الإستراتيجيين وقادة الأعمال في قطاع الخدمات المصرفية لمناقشة أحدث توجهات القطاع الصناعي الوطني والفرص المتاحة لدعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة لإمارة دبي.

تعزز هذه السلسلة الواسعة من الاتفاقيات والفعاليات تحقيق أهداف المصرف في توسيع نطاق خدماته، سواء عبر زيادة الوعي بمنتجات وخدمات المصرف لدى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة العاملة في المناطق الصناعية أو من خلال المشاركة الفعّالة في فعاليات ومنصات الغرف التجارية أو الدوائر الاقتصادية، الأمر الذي أسهم بشكل فعلي في تقديم تمويلات بقيمة تتجاوز الـ600 مليون درهم من خلال إحالات الشركاء.

الشركاء الإستراتيجيون

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
وزارة الاقتصاد
وزارة التغير المناخي والبيئة
دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي
مكتب تنمية الصناعة التابع لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي
دائرة الزراعة والثروة الحيوانية
دائرة التنمية الاقتصادية - حكومة عجمان
دائرة الصناعة والاقتصاد في الفجيرة
بلدية دبي
بلدية الفجيرة
مكتب أبوظبي للصادرات
صندوق أبوظبي للتنمية
مكتب أبوظبي للاستثمار
هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير
سلطة مدينة دبي الطبية
سلطة واحة دبي للسيليكون
مدينة إكسبو دبي
مجموعة موانئ أبوظبي (كيزاد وزونزكورب)
سوق أبوظبي العالمي
المنطقة الحرة في مدينة مصدر
سلطة المنطقة الحرة لمطارات أبوظبي
سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي
سلطة المنطقة الحرة بجبل علي
المنطقة الحرة بجبل علي
منطقة عجمان الحرة
هيئة المنطقة الحرة بالحمرية
هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية
منطقة التجارة الحرة بأم القيوين
المنطقة الحرة في الفجيرة
غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
غرفة تجارة وصناعة عجمان
غرفة تجارة وصناعة الشارقة
غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة
مدينة دبي الصناعية
مجمع دبي للعلوم
مجمع توازن الصناعي
مجمع الصناعات الوطنية
مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار
شركة أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)
برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة
مجلس سيدات أعمال أبوظبي
صندوق خليفة
مؤسسة دبي لتنمية الصناعة والصادرات
مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)
استثمر في الشارقة
وادي تكنولوجيا الغذاء
هاب 71
مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (رواد)

إستراتيجيتنا (تتمة)

جوائز وتكريمات أخرى

أفضل بنك تنموي في المنطقة
إنترناشيونال فايننانس

أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
جوائز "ميد"

أفضل منصة رقمية لتجربة العملاء
قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية

أفضل تعبير لهوية مؤسسية على وسائل التواصل الاجتماعي
ترانسفورم الشرق الأوسط وأمريكا

جائزة "المصرف الأكثر استدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة" في دولة الإمارات
جوائز وورلد بزنس أوتلوك

الجائزة الفضية للابتكار
جوائز "كوروس آند إكستشر للابتكار المصرفي 2023"

العام القادم

سيواصل مصرف الإمارات للتنمية رحلته التنموية الملهمة في العام 2024، بأجندة واضحة تسترشد بدراسة متأنية وشاملة لمتطلبات السوق، وتستمد إلهامها من نجاحات وإنجازات المصرف في العام 2023، متطلعة إلى تحقيق المزيد من التميز في تحقيق أهدافه الخمسية، وبما يتضمن استهداف تقديم تمويلات بقيمة 7.5 مليار درهم، كما سيتبنى المصرف أربع مبادرات إستراتيجية خلال العام، وهي: 1) توسيع حلول إدارة النقد، 2) تعزيز حلول التمويل التجاري، 3) زيادة التمويلات في القطاع الخاص، 4) جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسينفذ المصرف نهجًا مبتكرًا لتعزيز إدارة النقد، بما في ذلك بناء وتعزيز البنية التحتية الرقمية للمصرف على نحوٍ يسهم في الارتقاء بتجربة المتعاملين عبر منصات مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتسهيلات بطاقة الخصم الجديدة وحلول الدفع الدولي، ولتشمل التطورات المستقبلية لإدارة النقد في العام 2024 استحداث المزيد من الحلول، مثل تسهيلات السحب على المكشوف.

كما أنه، وفي إطار الحرص على توفير حلول تمويلية شاملة للمتعاملين، سيقوم المصرف بالتوسع في منتجات التمويل التجاري، لتقديم مختلف منتجات خطابات الاعتماد وإيصالات الأمانة.

إضافة إلى ذلك، سيستمر المصرف في توسيع نطاق خدماته في القطاع الخاص بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات الجديدة الموجهة خصيصًا إلى هذه الفئة من المتعاملين.

ويعمل المصرف وضمن رؤيته الإستراتيجية لتشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على تطوير حلول تمويلية مصممة بعناية لتلبية احتياجات كل من الشركات القائمة التي تتمتع بسجل حافل في دولة الإمارات أو المنطقة، إضافة إلى الشركات الجديدة في السوق.

وتماشيًا مع التزامات المصرف في مجال الاستدامة وتحقيق مستهدفاتها في دولة الإمارات، سوف يعتمد المصرف على شراكته المعلنة في شهر مايو من العام 2023 مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنصة تسريع تحول نظام الطاقة (إيتاف) التي انضم إليها المصرف في نوفمبر من العام 2023، ليبدأ خلال العام 2024، تقديم تمويلات بقيمة 1.3 مليار درهم، والتي تعهد بها لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي أوصت بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

الأولويات الرئيسية لمصرف الإمارات للتنمية لتقديم الحلول المالية التنموية

عمليات في دولة الإمارات	المساهمة في اقتصاد الإمارات	ضمن الأهداف التمويلية للمصرف
تمويل الاستثمارات التي تتخذ دولة الإمارات مقرًّا لها	خلق وظائف تتطلب مهارات عالية تشجيع المنتج المحلّي إحلال الواردات ترويج الصادرات الاستثمار في التكنولوجيا المتقدّمة	التركيز على توسيع الأعمال والاستثمارات في الأصول الإنتاجية (مثل تمويل النفقات الرأسمالية) تعزيز القابلية المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تحظى بدعم كافٍ من قبل البنوك التجارية